



تعادل 104% صافي أرباح القطاع منذ أزمة 2008 البالغة 7,4 مليارات دينار

7,7 مليارات دينار مخصصات البنوك الكويتية في 10 سنوات

■ المخصصات لا تزال تضغط على أرباح البنوك.. سجلت 326 مليون دينار بالنصف الأول ■ مخصصات 6 أشهر تعادل 66% من أرباح القطاع.. و23% من الإيرادات التشغيلية

30,55 مليون دينار بالمقارنة مع 37 مليون دينار للنصف الأول من 2018، وتعادل المخصصات 32% من إجمالي إيرادات التشغيل للبنك التي بلغت 95,6 مليون دينار و55% من ربح التشغيل قبل المخصصات ولا تزال تضغط على ربحية البنك.

الأهلي

أما البنك الأهلي الكويتي فقد حمل خلال النصف الأول من 2019 في بيان الأرباح/ الخسائر مخصصات قيمتها 28,5 مليون دينار منخفضة بنسبة 6,6% عن الفترة ذاتها من عام 2018، حيث يصنف البنك ثالث أعلى بنك في القطاع من حيث تأثير المخصصات على الأرباح، حيث تعادل المخصصات حوالي 53% من ربح التشغيل قبل المخصصات و126% من صافي الأرباح.

بوبيان

أما بنك بركان وبمخصصات بلغت 16,15 مليون دينار بنسبة انخفاض 39% عن النصف الأول من 2018 حيث بدأت تؤثر بشكل إيجابي على الأداء المالي للبنك حيث تعادل المخصصات حوالي 24% من ربح التشغيل قبل المخصصات و13,9% من صافي الإيرادات التشغيلية للبنك بعد أن كانت مرتفعة في عام 2018.

بوبيان

انخفضت مخصصات بنك بوبيان بالمقارنة مع النصف الأول من 2018 بنسبة 2,6% لتسجل 15 مليون دينار في النصف الأول من 2019 ولا يزال البنك يتمتع بنسب نمو متوسطة في صافي أرباحه بالرغم من تباطؤها في الفترة الأخيرة ونسب مقبولة من المخصصات حيث تساوي المخصصات 33% و20% من ربح التشغيل قبل المخصصات ومن الإيرادات التشغيلية، على التوالي.



المحل المالي

بعد أن ارتفعت مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة استثمارات المحملة في بيان الأرباح/ الخسائر للبنوك الكويتية خلال النصف الأول من 2018 بنسبة 11% لتسجل 379 مليون دينار، شهدت فترة أول 6 شهور من 2019 انخفاضا ملحوظا في مخصصات خسائر الائتمان للقطاع بنسبة 14% لتسجل 326,3 مليون دينار. وبالرغم من انخفاضها إلا أنها لا تزال تضغط على أرباح البنوك، حيث تعادل ما نسبته 66% من صافي أرباح القطاع للنصف الأول من 2019، وأيضا تعادل المخصصات نحو 23% من صافي الإيرادات التشغيلية للقطاع للنصف الأول والتي بلغت 1,42 مليار دينار، وتعادل 36,6% من ربح التشغيل قبل المخصصات للقطاع الذي سجل بدوره 892,2 مليون دينار. وبالتالي تكون المخصصات الإجمالية المستقطعة من قبل البنوك الكويتية منذ 2008، متضمنة النصف الأول من 2019، قد بلغت أرقاما قياسية عند مستوى 7,73 مليارات دينار، مقابل صافي أرباح للبنوك بلغت 7,4 مليارات دينار خلال الفترة ذاتها وتعادل المخصصات 104% من صافي الأرباح الإجمالية لتلك الفترة.

الوطني

انخفضت مخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات لبنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من 2019 بنسبة 28,5% لتسجل 67,12 مليار دينار بالمقارنة مع 93,93 مليون دينار حملها البنك في الفترة المقابلة من عام 2018 والتي كانت المخصصات النصف سنوية الأعلى في تاريخ البنك الوطني. وتعادل المخصصات نحو 15% من صافي إيرادات

■ «بيتك» يستحوذ على 30,6% من مخصصات القطاع.. و20,6% لـ «الوطني» ■ «التجاري» حجز 48 مليون دينار.. تعادل 57,4% من إيراداته التشغيلية

حيث بلغت 48,2 مليون دينار خلال النصف الأول من 2019 وبارتفاع نسبته 0,5% عن السنة السابقة. وتعادل المخصصات نحو 57,4% من إجمالي إيرادات التشغيل للبنك وتعتبر هذه النسبة الأعلى بين البنوك الكويتية وأعلى بكثير من معدل القطاع الذي سجل 23%.

الخليج

انخفضت مخصصات بنك الخليج بنسبة 17,4% لتسجل

بيت التمويل الكويتي قائمة البنوك الأكثر حجرا لمخصصات خسائر الائتمان وانخفاض قيمة الاستثمارات حيث حجز مخصصات في قائمة الدخل بقيمة 100 مليون دينار بالمقارنة مع 98 مليون دينار حملها خلال النصف الأول من 2018، وتعادل المخصصات نحو 25,5% من صافي إيرادات

التجاري

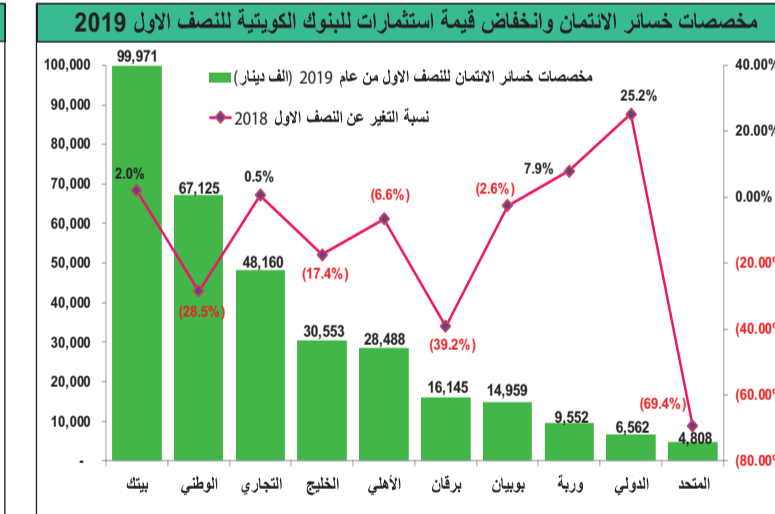
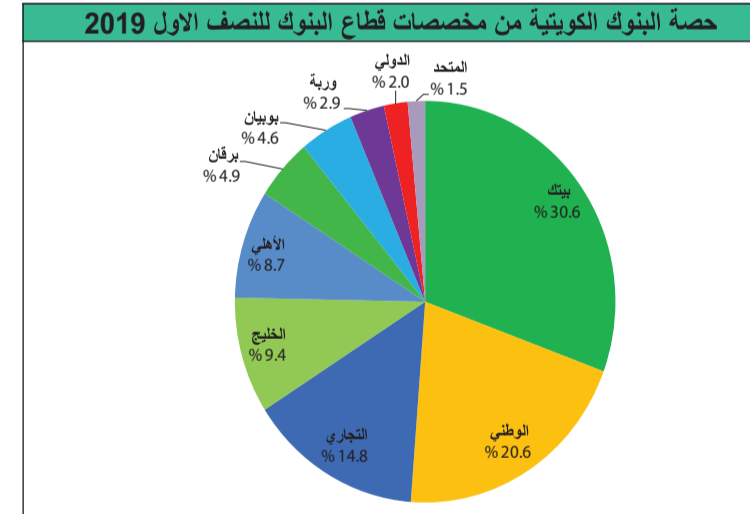
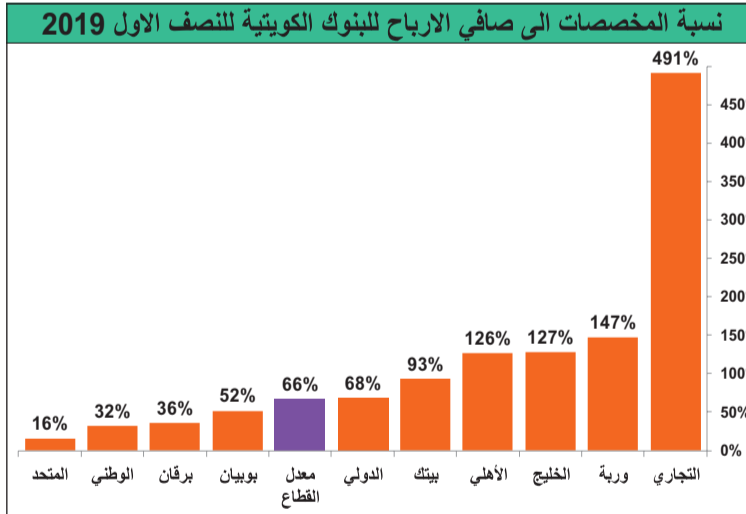
تالت أعلى المخصصات حجزها البنك التجاري

على صافي الربح بالرغم من متانة الوضع المالي والأداء المالي الجيد للبنك. وشكلت مخصصات الوطني 20,6% من إجمالي مخصصات القطاع للنصف الأول 2019.

بيتك

بالتزامن مع ارتفاعها بنسبة 2% خلال النصف الأول من عام 2019، تصدر

التشغيل للبنك التي بلغت 452 مليون دينار بعد أن كانت تعادل ما نسبته 21% في النصف الأول من 2018، وأيضا تعادل نسبة 21,9% من أرباح التشغيل قبل مخصصات الائتمان (ربح التشغيل = إيرادات التشغيل - مصروفات التشغيل) بعد أن سجلت 31% في النصف الأول 2018 ولا تزال تضغط



«البلوك تشين».. بوابة جديدة لتطوير القطاع العقاري

بدأ العديد من القطاعات في العامين الأخيرين باستكشاف الفرص التي تفتحها تقنية «بلوك تشين» الناشئة لجهة تعزيز الأداء وتسهيل العمليات وخفض النفقات، ومن تلك القطاعات القطاع العقاري الذي لا يزال يتصدر فئات الأصول عالميا باستثمارات تبلغ أكثر من 50 تريليون دولار.

ويصل إجمالي التقييم العقاري العالمي إلى 217 تريليون دولار، بحسب شركة «سافيل» للاستشارات العقارية في لندن، فيما تشكل العقارات السكنية حوالي 75% من تلك القيمة الإجمالية، حسب ما نقلته «العربية.نت».

ولتوضيح أبعاد هذا الرقم، فإن القيمة الإجمالية لجميع الذهب المستخرج في العالم على الإطلاق تبلغ 6 تريليونات دولار تقريبا، وهو أصغر بكثير بالمقارنة مع القيمة الإجمالية للممتلكات المطورة بأكثر من 36 مرة.

وفي الواقع، فإن ما يمكن استخلاصه من تلك المقارنة هو أن العقارات تعد فئة الأصول الأكثر عرضة للتأثر بالظروف النقدية العالمية ونشاط الاستثمار والتي بدورها تملك القدرة على التأثير على الاقتصادات الوطنية والدولية، أي بعبارة مبسطة: «العقارات مستمرة بلعب دور كبير في الاقتصاد العالمي».

ومع ذلك، فإن صناعة العقارات تعاني من ركائز تقليدية تعيق سيولتها ودورها في تنشيط اقتصادات الدول. ومن تلك العوقات، أن حاجز الدخول إلى سوق العقارات كان غالبا مرتفعا للغاية، فالاستثمار بالعقارات في معظم الحالات يكون متاحا لفئة معينة من المستثمرين فقط، كما أن هناك معوقات ترتبط بجنسية المستثمر وسجله الائتماني. أما في حالة الاستثمار بالأسواق العالمية، فهناك معوقات إضافية تتمثل في رسوم الصرف والتحويل والسمسرة، ورسوم المحاماة، والضرائب، ورسوم الاستثمار، وغيرها.

أما العائق الأكبر فيتمثل بنقص السيولة أو السرعة التي يمكن بها تحويل الأصل أو الاستثمار إلى نقد وهنا يأتي دور تقنية «بلوك تشين» التي يمكنها أن تسهل بشكل كبير من عملية تسجيل الأصول العقارية وجعل الاستثمار فيها متاحا للجميع. حيث تسمح هذه التقنية بتجزئة ملكية العقار وتسهيل إشراك عدد غير محدد من المستثمرين في تلك الملكية من خلال «التوكين» Token أو امتلاك «عملة رقمية»، تعكس ملكية المستثمر في عقار ما وحقه بتداول تلك الملكية في البورصات المختصة. وتضمن تقنية «العقد الذكي» المرتبطة بـ «بلوك تشين» إمكانية الاتفاق على أي قرار يتم اتخاذه فيما يتعلق بالعقار من قبل غالبية المالكين. كما تقلل الملكية الجزئية الحواجز أمام الاستثمار في العقارات بشكل كبير، فبدلا من أخذ قروض لشراء أحد الأصول باهظة الثمن، يمكن ببساطة شراء خمس تلك الأصول، فيما يضمن العقد الذكي متعدد التوقيعات التزام الملاك المشتركين بالسلوك الصادق. كما يزيد «التوكين» من السيولة بهامش كبير. فبدلا من الانتظار لفترة طويلة لبيرة الملكية العقارية الخاصة بك، يمكنك الذهاب إلى تبادل وتسييل العملة الرقمية الخاصة بالعقار. ويسمح «التوكين» كذلك بتنوع الحفظة بدرجة أكبر ونسبة أقل من المخاطر، فبدلا من حبس جميع أموالك في عقار واحد، يمكنك استخدام نفس الأموال لشراء ملكية جزئية في عقارات متعددة.